

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 2012/11/14-12

تقارير التقييم

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية
للصومال

للنظر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2012/6-C
28 September 2012
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مديرة مكتب التقييم: السيدة H. Wedgwood رقم الهاتف: 066513-2030

موظف التقييم، مكتب التقييم: السيد R. Smith رقم الهاتف: 066513-3941

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بتوفير الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

غطى تقييم حافظة الصومال القطرية الفترة الممتدة من عام 2006 إلى عام 2011⁽¹⁾ وركز على أسئلة التقييم الرئيسية التالية: (1) مواهمة عمليات برنامج الأغذية العالمي في الصومال وحسن تموضعها الاستراتيجي في ضوء الوضع الإنساني المحفوف بالتحديات والسياق الجيوسياسي المتسم بالتعقيد، ولا سيما في جنوب الصومال ووسطه؛ (2) العوامل المحركة لاتخاذ قرارات البرنامج الاستراتيجية؛ (3) أداء عمليات البرنامج والنتائج التي حققتها خلال فترة الحافظة. ويساهم التقييم في تحقيق هدي المساواة والتعلم وقد وُقت على نحو يتيح استخلاص دروس وتقديم توصيات يُستفاد منها في إعداد عملية البرنامج المقبلة في الصومال في عام 2013.

و طرأ تغيير ملموس على حافظة البرنامج خلال فترة التقييم مع تفاقم انعدام الأمن خلال 2009-2010 وانسحاب البرنامج من منطقة جنوب الصومال التي حُظر من دخولها إثر ذلك، وما حدث من تغييرات عديدة استراتيجية وذات صلة بالتسيير.

وأبان التقييم حدوث تحسن في نهج البرنامج المتعلق بالمواهمة وحسن التموضع الاستراتيجي والعمل التعاوني منذ أواخر عام 2010. وقبل ذلك، كانت هناك حالات عديدة اتخذت فيها قرارات أحادية الجانب وكان التعاون فيها مع الجهات الفاعلة الأخرى في الصومال محدود النطاق. وتبين أن ما بُذل من جهد في الأونة الأخيرة لتحسين استجابة الحافظة للأوضاع المحلية داخل الصومال والتخطيط الاستراتيجي مع السلطات المحلية شكّل تطورات إيجابية. وشكّل الالتباس بين أجنحة الأمم المتحدة السياسية والإنسانية تحدياً خارجياً رئيسياً. ففي الوقت الذي حظيت فيه الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية بدعم صريح من الأمم المتحدة، كانت الحاجة إلى الاستجابة الإنسانية الأساسية في مناطق تقع خارج سيطرة تلك الحكومة.

وأحسنّت عملية اتخاذ القرار في البرنامج استخدام البيانات والتحليلات المتاحة من وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية المشتركة بين الوكالات، بيد أن البرنامج يعاني من أوجه القصور العديدة في البيانات في الصومال شأنه في ذلك شأن الجهات الفاعلة الأخرى. فقد اتسمت المعرفة بديناميات السوق في مختلف مناطق الصومال ومدى تأثير المساعدة الغذائية على شتى المجموعات المعيشية بالضعف. وتسبب ذلك، ضمن أسباب أخرى، في حدوث فجوة في تحليل الاستجابة أثرت على البرنامج وعلى غيره من الجهات الفاعلة وشكّلت مخاطر جمة على الاستجابة التشغيلية إبان الأزمة الإنسانية.

وأبان التقييم أن البرنامج كان بوسع أن يفعل المزيد لفهم ما اقترن باستراتيجيته لتوسيع نطاق المعونة الغذائية في 2008-2009 من مخاطر سياقية وذات صلة بسمعه. وأسفر فقدان البرنامج فرصة الوصول إلى جنوب الصومال في الفترة 2010-2011 عن عواقب من بينها تعريض السكان الذين كانوا يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي إلى مزيد من مخاطر الوقوع في قبضة الأزمة.

ويُقاس أداء الحافظة وما حققته من نتائج، في المقام الأول، بالبيانات على مستوى النواتج وهي بيانات أوضحت وجود تركيز كثيف على التوزيع العام للأغذية. وتبين من التقييم الميداني أن التوزيع العام للأغذية يمثل أكثر الأنشطة إشكالية من حيث المساواة والقيمة النفعية. واتضح أن أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول والتغذية التي تمت في الأونة الأخيرة كانت أكثر إحكاماً وحققت نتائج أفضل، وإن كان ذلك على نطاق شديد الضيق، كما أنها حظيت بقبول أكبر من السكان المستفيدين منها.

⁽¹⁾ حتى الإعلان الرسمي عن المجاعة في منتصف عام 2011.

ويقدم التقييم خمس توصيات رئيسية وتوسع توصيات فرعية تستهدف المساعدة في التنفيذ. وتسعى التوصيات إلى تحسين استراتيجيات البرنامج القائمة على المناطق وزيادة إدراكه لتأثير المساعدة الغذائية على مختلف المجموعات المعيشية والنهج المتبع في تطوير قدرات الموظفين والنظراء على حد سواء. وتقتصر التوصيات مواصلة المبادرات المتخذة في الآونة الأخيرة بغية تحسين الاتصال والتواصل والتنسيق بين المجموعات.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية للصومال" (WFP/EB.2/2012/6-C) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2012/6-C/Add.1، ويحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

- 1- أُجري تقييم حافظة الصومال القطرية بين سبتمبر/أيلول 2011 ومايو/أيار 2012 وشمل فترة الحافظة 2006-2011.⁽¹⁾ وركز التقييم على أسئلة التقييم الرئيسية الثلاثة التالية: (1) مواءمة عمليات برنامج الأغذية العالمي في الصومال وحسن تموضعها الاستراتيجي في ضوء الوضع الإنساني المحفوف بالتحديات والسياق الجيوسياسي المتسم بالتعقيد، ولا سيما في جنوب الصومال ووسطه؛ (2) العوامل المحركة لاتخاذ قرارات البرنامج الاستراتيجية؛ (3) أداء عمليات البرنامج والنتائج التي حققتها خلال فترة الحافظة. ويساهم التقييم في تحقيق هدفي المساءلة والتعلم وقد وُقِّت على نحو يتيح استخلاص دروس وتقديم توصيات يُستفاد منها في إعداد عملية الصومال المقبلة في عام 2013.

السياق

- 2- تمثل حالة الصومال أطول حالات انهيار دولة حديثة أمداء، فالصراع الداخلي ظل دائرا في معظم أجزاء الصومال الجنوبية والوسطى لمدة تزيد عن 20 عاما وأجته أجنات سياسية إقليمية وعالمية. ومنذ أن شكَّلت الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية في عام 2004، اتخذت أشكالا عديدة وحظيت بدعم صريح من إثيوبيا المجاورة ومن المجتمع الدولي بوجه أعم. بيد أن الحكومة الاتحادية الانتقالية تفتقر إلى القدرة وتعوزها الموارد لتنفيذ مهمتها رغم أنها بسطت سلطتها على العاصمة مقديشو منذ أغسطس/آب 2011. أما معظم الأجزاء المتبقية من جنوب الصومال فقتل في قبضة حركة الشباب وهي حركة إسلامية ناشطة تتمتع بقدر من الدعم الشعبي. وفي الشمال، توجد صوماليلاند وهي كيان أعلن استقلاله الذاتي وبورتلاند وهي منطقة شبه مستقلة. وقد انشأت كلتا هاتين المنطقتين هياكل للحكم والإدارة تكفل قدرا نسبيا من السلام والأمن رغم أن المناطق الحدودية بينهما تظل موضع تنازع.
- 3- ويعتبر الصراع الدائر في جنوب الصومال ووسطه السبب الرئيسي في تصنيف هذا البلد بأنه أفقر بلدان العالم وأشدّها معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وتضرر الأطفال والنساء بوجه خاص من انهيار الخدمات الأساسية، ولا سيما الصحة والتعليم. وفي السنوات الأخيرة، قدرت تقييمات أجرتها وكالات متعددة أن نحو 25 في المائة من السكان البالغ عددهم 7.5 مليون شخص⁽²⁾ لا يحصلون على الغذاء الكافي ومن ثم فهم بحاجة إلى المساعدة الغذائية الطارئة.⁽³⁾
- 4- وزادت الحال سوءا على سوء بفعل تواتر الجفاف وحدته⁽⁴⁾ وارتفاع أسعار الغذاء والوقود العالمية وحدث تقلص ملموس في الحيز الإنساني منذ عام 2008. وجعل استيعار النزاع الصومال بيئةً بالغة الخطورة للعاملين في مجال المعونة الذين تعرض بعضهم للقتل والاختطاف كما كانت بعض وكالات المعونة عرضة للتهديد. وغادرت بعض المنظمات هذا البلد بينما حظرت حركة الشباب منظمات أخرى وهو أمر يثير الشكوك حول نواياها.

حافظة البرنامج في الصومال

- 5- يُمثّل البرنامج الوكالة الرائدة في مجال الاستجابة الإنسانية بوجه عام في الصومال وهو أكبر مساهم فرد في تمويل الأنشطة الإنسانية قياسا إلى مستوى المساعدة الإنسانية المطلوب في سائر أنحاء هذا البلد. وخلال فترة الحافظة، بلغت

⁽²⁾ تتفاوت تقديرات عدد السكان بين 7.5 مليون (بحسب عملية النداءات الموحدة، 2011) و9.1 مليون نسمة (بحسب وحدة التحريات الاقتصادية في مجلة الإيكونوميست، 2011). وتستخدم أغلب وثائق الأمم المتحدة الحالية الرقم 7.5 مليون.

⁽³⁾ نسبة عالية من هؤلاء الأشخاص من المشردين داخليا الذين تزعزعت سبل عيشهم ويعتمدون على المساعدة الخارجية.

⁽⁴⁾ في وقت أقرب في الفترة 2005-2006، 2009 و2011.

النفقات المباشرة⁽⁵⁾ التي تكبدها البرنامج 825 مليون دولار أمريكي؛⁽⁶⁾ وفي عام 2009 أنفق البرنامج قرابة 60 في المائة من مجموع ميزانية الأمم المتحدة في الصومال.⁽⁷⁾ وبين عامي 2008 و2011، مثّلت طلبات البرنامج للمساعدة الغذائية 44 في المائة من عملية النداءات الموحدة للصومال (انظر الجدول التالي).

عملية النداءات الموحدة للصومال 2006-2011						
السنة	العوامل الرئيسية	السكان المستهدفون	المجموع (المنقح) المطلوب لعملية النداءات الموحدة (بالدولار الأمريكي)	المجموع (المنقح) المطلوب من البرنامج (بالدولار الأمريكي)	نسبة البرنامج من المجموع (الأغذية فقط)	عدد الوكالات
2006	النزاع؛ الجفاف	2 100 000	*326 718 040	73 235 000	22.4	33
2007	النزاع؛ الفيضانات	1 000 000	**262 354 615	57 794 749	22.0	47
2008	النزاع؛ انعدام الأمن الغذائي المزمن	1 500 000	641 097 679	247 564 995	38.6	75
2009	النزاع؛ ارتفاع تكاليف الأغذية؛ انعدام الأمن الغذائي المزمن	3 200 000	918 844 550	449 541 386	53.3	100
2010	النزاع؛ الجفاف؛ الانكماش العالمي	3 640 000	596 124 332	283 307 968	47.5	89
2011	النزاع؛ انعدام الأمن الغذائي المزمن	2 000 000	561 469 946	191 605 662	34.1	109

* عملية النداءات الموحدة المنقحة من 174 116 815 دولارا أمريكيا؛ تعزى 83 في المائة من الزيادة إلى المتطلبات الغذائية الإضافية.

** عملية النداءات الموحدة المنقحة من 237 112 824 دولارا أمريكيا، لمشروعات إضافية.

6- واستأثرت عمليتان لتقديم المساعدة الغذائية بمركز الصدارة في فترة التقييم هما: العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 101911 التي بدأت من منتصف عام 2006، والتي شملت 2.16 مليون مستفيد؛ وعملية الطوارئ 108120 التي بدأت من منتصف عام 2009، ووسّع نطاقها لتشمل 3.5 مليون مستفيد، من بينهم مليون مستفيد كانت تغطيهم من قبل تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان (كير)⁽⁸⁾. ووفر توسيع النطاق الخدمات لعدد المشردين المتزايد بسبب النزاع ولفقراء الحضر المتضررين من ارتفاع أسعار الغذاء والتضخم الجامح. وركزت الحافظة على الإغاثة في حالات الطوارئ ولم يحتل الإنعاش ودعم سبل كسب العيش مكانة مهمة حتى عام 2010.

7- وخلال فترة التقييم، علقت منظمة كير (في عام 2009) والبرنامج (في يناير/كانون الثاني 2010) أنشطتهما في المناطق التي تسبب عليها حركة الشباب لأسباب أمنية وأُغقب ذلك حظرهما من قبل هذه الحركة. وأثر ذلك تأثيرا ملموسا على إيصال المساعدة الغذائية إلى المناطق الحرجة في جنوب الصومال ووسطه، بما في ذلك المناطق المتضررة من مجاعة عام 2011. وفي الفترة 2009-2010، أثارَت وسائل الإعلام وتقرير فريق الرصد التابع للأمم المتحدة مزاعم ضد البرنامج وشركائه تدعي حدوث تحويل للمعونة الغذائية عن مقاصدها أضعفت ثقة المانحين في البرنامج. وأسفرت هذه

(5) تستبعد هذه النفقات دعم البرامج والتكاليف الإدارية.

(6) تقارير الأداء السنوية للبرنامج 2006-2011، روما.

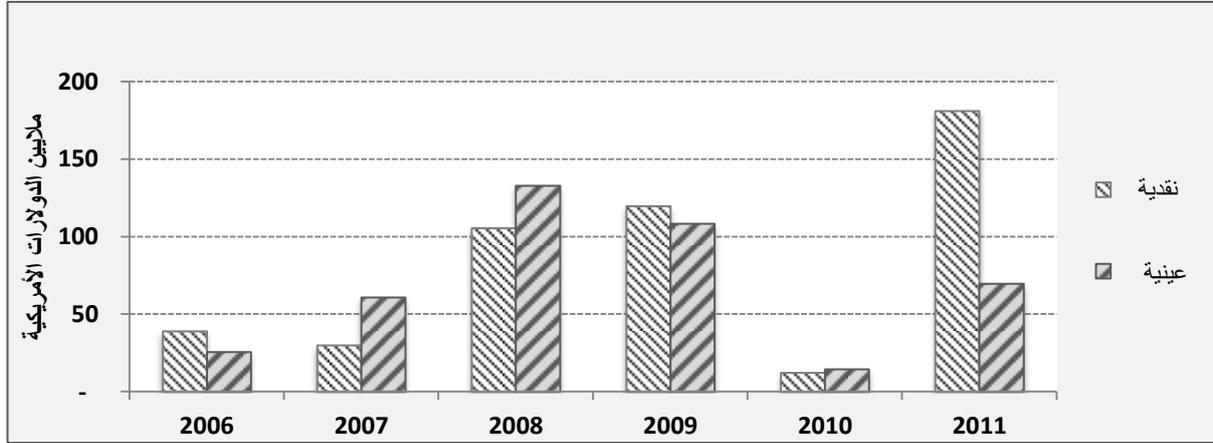
(7) فريق الرصد المعني بالصومال. 2010. تقرير فريق الرصد المعني بالصومال عملا بقرار مجلس الأمن 1853 (2008). مارس/أذار. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. متاح على الموقع

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2010/91

(8) ركز تقييم الحافظة القطرية أساسا على عمليات المساعدة الغذائية وليس على العمليات الخاصة.

العوامل عن هبوط مريع في الموارد النقدية من المانحين وفي المساهمات العينية المقدمة لعمليات البرنامج في الصومال في عام 2010؛ ولم تنتعش المساهمات إلا بعد إعلان المجاعة في يوليو/تموز 2011 (انظر الشكل 1).

الشكل 1: مجموع مساهمات المانحين في الفترة 2006-2011 لعمليات البرنامج في الصومال.



المصدر: شعبة العلاقات مع الحكومات المانحة في البرنامج.

استنتاجات التقييم

المواءمة والتموضع الاستراتيجي

8- تُشكّل التقييمات الموسمية التي تجريها وكالات متعددة والتي سهلت وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في الصومال إجراءاتها وأبلغت عنها النقطة المرجعية الأساسية لمواءمة عمليات البرنامج مع احتياجات الصومال الإنسانية والإنمائية. ويُعد النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي بمثابة وسيلة متكاملة للتقييم وهو يحدد مراحل انعدام الأمن الغذائي والأزمة في سائر أنحاء القطر. وهذا التصنيف ليس تحليلًا للاستجابة ولكنه يظل المرجع الرئيسي لتخطيط الأنشطة الإنسانية. ويُظهر ذلك وجهًا من وجوه الضعف في نظام تنسيق الأنشطة الإنسانية في الصومال حيث تنسم مناقشة جدوى مختلف طرائق المساعدة أو تحليلها بالقصور.

9- وخلال فترة التقييم، كانت استجابة البرنامج لتصنيف مرحلة الأمن الغذائي الذي أجرته وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية في الصومال فعالة واستهدفت مناطق انعدام الأمن الغذائي والأزمة الغذائية بالمساعدة الغذائية الملائمة وذلك من خلال التوزيع العام للأغذية بصفة أساسية⁽⁹⁾ الذي اقترن، منذ عام 2010، بنهج أكثر تركيزًا على التغذية عبر برنامج للأغذية التكميلية الموجهة. بيد أن التقييم لم يجد إلا أدلة قليلة وفهما محدودًا لمدى تلبية المساعدة الغذائية المقدمة لاحتياجات أكثر القطاعات هشاشة من بين السكان المستهدفين وتناسبها مع مختلف المناطق المعيشية في الصومال، بما في ذلك الأسر المعيشية الرعوية، فقد كانت الأغذية الممنوحة تجد طريقها إلى نظام السوق لأن المستفيدين يفضلون بيع قسطٍ مما يتلقونه منها في كثير من الأحيان.

⁽⁹⁾ تلقى 90 في المائة من المستفيدين حصص التوزيع العام للأغذية في 2008-2009.

10- ومنذ عام 2010، أعد مكتب الصومال القطري استراتيجيات تشغيلية تدعم بصورة أفضل المجتمعات الانتقالية؛ مُمكِّنةً إياها من استعادة سبل كسب عيشها واسترداد أصولها الأسرية على نحو يكفل قدرتها على التكيف مع الأزمات في المستقبل بقدر أكبر. وتعتبر هذه الاستراتيجية تطورا إيجابيا وحرى بالبرنامج أن يزيد التركيز على هذا المجال خلال العملية الرئيسية المقبلة في الصومال.

11- وفي مضمار توافق البرنامج مع الممارسة الدولية السليمة في مجال الاستجابة الإنسانية (انظر الإطار 1)، حسّن البرنامج بشكل ملموس منذ عام 2010 مساءلته لدى المانحين من خلال اجتماعات منتظمة في نيروبي ولدى سلطات الدولة العاملة عبر اجتماعات ميدانية بشأن تخطيط تخصيص الموارد بين المناطق. بيد أنه تبيّن للتقييم أن هذا النهج لم يُتَّع بنفس القدر مع الشركاء المتعاونين والمستفيدين على مستوى المجتمع المحلي.

12- ومن عام 2006 إلى عام 2009، قام البرنامج بدور مركزي في الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي المتفاقم وتولى مسؤولية منطقة عمليات منظمة كير بعد أن طردت حركة الشباب هذه المنظمة. بيد أن الوضع تغير جذريا بعد طرد البرنامج نفسه في يناير/كانون الثاني 2010 ونشر تقرير فريق الرصد التابع للأمم المتحدة في مارس/آذار 2010. وأصبح المكتب القطري في الصومال معطلا في حقيقة الأمر أثناء المشاورات المكثفة بين المكتب القطري والمقر خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2010. وتوقع البرنامج أن يُرفع الحظر المفروض عليه من مناطق العمليات الرئيسية بيد أن ذلك لم

الإطار 1: مبادئ عشرة للمشاركة الدولية الحسنة في الدول والحالات الهشة

- 1- اتخاذ السياق منطلقا.
- 2- عدم تسبب أي أذى.
- 3- التركيز على بناء الدولة بصفته الهدف الرئيسي.
- 4- إعطاء الأولوية للوقاية.
- 5- إدراك الصلات بين الأمن السياسي والأهداف الإنمائية.
- 6- الترويج لعدم التمييز كأساس لمجتمعات جامعة ومستقرة.
- 7- تحقيق الاتساق مع الأولويات المحلية بطرق شتى وفي أوضاع مختلفة.
- 8- الاتفاق على الآليات للتنسيق العملي بين الجهات الفاعلة الدولية.
- 9- سرعة العمل مع المشاركة لوقت كاف لإتاحة الفرصة للنجاح.
- 10- تفادي جيوب الإقصاء.

المصدر:

OECD. 2007. *Principles for Good International Engagement in Fragile States and Situations*. Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development.

يحدث وأظهر المكتب القطري قدرة غير كافية على استنباط سبل عمل بديلة أو حض منظمات أخرى على تولي دور البرنامج في تقديم المساعدة الغذائية. ومنذ أواخر عام 2010، أظهر البرنامج التزاما مؤسسيا راسخا بآليات التخطيط الأوسع نطاقا مثل استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال 2011-2015 وخطة العمل للقرن الأفريقي.

13- ووجد التقييم أن البرنامج وشركاءه المقربين كانوا يهيمنون على مجموعة المساعدة الغذائية للصومال، واقترن ذلك بنقاش غير كافٍ لمدى موازنة مختلف طرائق المساعدة الغذائية أو للاستراتيجية العامة للصومال. ففي مطلع عام 2010، لم تخضع تداعيات انسحاب البرنامج من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب للنقاش. ومنذ إعلان المجاعة في يوليو/تموز 2011، تولت مجموعة المساعدة الغذائية دورا استراتيجيا أكبر يشمل كل طائفة خيارات الاستجابة الإنسانية ويدرس أكثر أدوار المعونة الغذائية والقسائم والتحويلات النقدية وسواها من الأنشطة ملاءمة لضمان استجابة ناجحة.

14- وتعتمد قاعدة البرنامج التشغيلية على العمل عبر المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية،⁽¹⁰⁾ بيد أن المشاورات والاتصالات التي أجراها مكتب الصومال القطري مع الشركاء المتعاونين بشأن تخطيط البرامج والقرارات التشغيلية كانت قاصرة. وتبين من التقييم الميداني أن هذا الضعف أسفر عن تداعيات عملية وسياسية جمّة على المنظمات غير الحكومية

(10) في نهاية عام 2009، كان لمكتب الصومال القطري اتفاقات ميدانية مع 181 منظمة غير حكومية.

التي تنفذ المشروعات على الصعيد الميداني، مما أدى إلى حالات توتر بين البرنامج وبعض الشركاء الرئيسيين حدثت أقربها عهدا خلال الاستجابة لمجاعة عام 2011. واستحدث البرنامج منذ وقت قريب عملية تواصل أوثق مع المنظمات غير الحكومية الشريكة على الصعيد الميداني.

15- ويكمن التحدي الرئيسي الذي واجهه البرنامج في التباس الحدود بين أجندة الأمم المتحدة السياسية والإنسانية. فمع أن الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية حظيت بدعم صريح من الأمم المتحدة خلال تلك الفترة، فإن الحاجة إلى الاستجابة الإنسانية الرئيسية كانت في مناطق تقع خارج سيطرة تلك الحكومة. وبسبب هذا الوضع أصبح ضمان تحقيق الاتساق مع الممارسات الدولية السليمة في دول النزاعات والدول الهشة أمرا بالغ الأهمية، ولا سيما في ضوء نطاق عمليات البرنامج. ولاحظ التقييم أن حياد البرنامج من حيث اختيار المتعاقدين بات موضع تساؤل⁽⁷⁾ وأن البرنامج أولى قدرا غير كافٍ من الاهتمام للدعايات على تنفيذ المعونة الغذائية في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب التي كانت تعارض مثل تلك الأنشطة علنا في عام 2009.

16- وعند الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، لم تسنح للبرنامج سوى فرص قليلة جدا للتواصل مع الجهات الفاعلة الحكومية وموامة الاستراتيجيات معها؛ إذ أن قدراتها كانت محدودة بل وشاركت بنفسها في النزاع، مثل الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية في الجنوب. وتحقق قدر من الموامة في المناطق الشمالية الأكثر استقرارا حيث تواصل البرنامج مع وزارتي الصحة والتعليم. وتُعد مساهمة البرنامج في الاستراتيجية الصومالية للتغذية للفترة 2011-2013 مثالا ممتازا على التعاون بين الوكالات دعما لسلطات الدولة الرئيسية في الصومال.

17- وتمثلت المبادرة الأكثر استراتيجية مع السلطات المحلية في إحلال اللامركزية في التخطيط نصف السنوي لتخصيص المساعدة الغذائية – في صوماليلاند وبونتلاند والمناطق الوسطى – منذ مطلع عام 2011، فعدت مشاركة موظفي الحكومة أسهل، وأمكن التحقق من التزام الأنشطة بأولويات السلطات المحلية وبخططها. ووجد التقييم أن هذا النهج القائم على المناطق في تخطيط تخصيص الموارد وتنمية القدرات يمثل عنصرا ذا أهمية لزيادة قدرة البرنامج على الاستجابة للأوضاع المحلية. ويرى التقييم أن إعداد استراتيجيات قائمة على المناطق سيكون عاملا حاسما في مواصلة هذا العمل في المستقبل.

18- وفي ضوء انعدام آليات تنسيق تقودها الحكومة على الصعيد الوطني، فمن المهم غاية الأهمية أن يكفل البرنامج – بصفته جهة فاعلة رئيسية في المجال الإنساني في الصومال – الاتساق مع شركائه في الأنشطة الإنسانية. وقد تحقق ذلك أساسا بنقاسم المعلومات والتخطيط الذي أجرته مجموعة المساعدة الغذائية وعملية النداءات الموحدة المتعددة القطاعات والذي يركز على الاستجابة في حالات الطوارئ في كل سنة. وتتيح خطة الأمم المتحدة الانتقالية للفترة 2008-2010 واستراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال للفترة 2011-2015 التي يشارك فيها البرنامج إطارا لتحديد أولويات برامج الإنعاش والتنمية في سائر منظومة الأمم المتحدة.

19- ولم تخلُ علاقة البرنامج بغيره من الجهات الفاعلة في فريق الأمم المتحدة القطري من المشكلات حتى عام 2010. ويعزى ذلك إلى أسباب منها انشغال البرنامج بمدى تأثير أجندة الأمم المتحدة السياسية على الأولويات في الصومال بينما رأى الأعضاء الآخرون في فريق الأمم المتحدة أن البرنامج يحدد خطته واستراتيجياته بصورة أحادية بحيث تتناسب مع جدول أعماله للمعونة الغذائية. وازداد تضارب الآراء هذا سوءا عندما انسحب البرنامج من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب دون أن يكون لدى فريق الأمم المتحدة القطري علم مسبق بذلك. ومنذ ذلك الوقت، سعى البرنامج إلى تحسين تلك العلاقات؛ فوَّع البرنامج ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) خطة عمل مشتركة حُدِّدت فيها الأدوار

والمسؤوليات في أنشطة التغذية تحديداً أفضل وشرعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونيسف والبرنامج في إعداد استراتيجية مشتركة لبناء قدرات الصومود في وجه الصدمات في سياق الوضع السائد في الصومال.

العوامل المحركة لاتخاذ قرارات البرنامج الاستراتيجية

20- تتولى وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة للمكتب القطري مسؤولية تحليل مسائل الجوع والأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الوطني. وتعتبر هذه الوحدة صغيرة قياساً إلى نطاق عمليات البرنامج في الصومال وطابعها المعقد وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على بيانات وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية وتحليلاتها. وتشارك وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في العمل الميداني وفي التحليل في إطار التقييمات نصف السنوية لوحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية وتُجري عملياتها الخاصة بها لرسم الخرائط والتقييمات والتحليل وتخطيط تخصيص الموارد. ويُعدُّ هذا المستوى من التعاون والتوافق في تقييمات الاحتياجات فريداً، فتقييمات الأمن الغذائي والهشاشة تتيح فهم الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي فهماً أفضل. بيد أنه تبين للتقييم أن تحليل تأثير المعونة الغذائية على الإنتاج الزراعي المحلي والأسواق المحلية لم يكن كافياً كما أن التحليل الذي أجرته وحدة البرنامج لتحليل الهشاشة ورسم خرائطها لم يتم تقاسمه مع الوكالات الأخرى على نطاق واسع.

21- وأشار استعراض، استند إلى أرقام وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية عن السكان المعرضين للأزمة، لمدى تمخُّص تحليل البرنامج عن عمليات خلال فترة التقييم إلى أن أرقام المستفيدين الفعلية فاقت الأرقام المقررة شيئاً ما – وهي أرقام تتسق مع أرقام وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية – حتى انسحاب البرنامج من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب في جنوب الصومال ووسطه، مما أدى إلى حدوث تفاوتات ملموسة منذ منتصف عام 2009. وبدا أن التحليل الذي أجراه البرنامج يتوافق إلى حد معقول مع التنفيذ في الميدان؛ فقد توافقت أرقام المستفيدين مع تقييمات الاحتياجات إلا في الحالات التي أعاققت فيها عوامل خارجية تنفيذ العمليات، مثل المسائل المرتبطة بالوصول إلى المناطق وحدوث تخفيضات ملموسة في التمويل المُقدم من المانحين، مثلما حدث في وقت لاحق من عام 2009.

22- وتتصل المسائل الرئيسية التي تناولها التحليل بأرقام السكان القديمة وغير الموثوق بها وهي مسألة تشغل بال كل الدوائر الإنسانية والفهم القاصر لعلاقات القوة والمسائل العشائرية في المجتمعات المحلية المستهدفة وضرورة إيلاء مزيد من العناية للفقر الحضري عوضاً عن قصر الاهتمام على المشردين داخلياً. وتبين للتقييم أن ثمة ثغرات في تحليل استجابة البرنامج وهو يقترح أن يبذل البرنامج مزيداً من الجهد لتشجيع إجراء تحليل ملائم للاستجابة على الصعيد المشترك بين الوكالات.

23- ومنذ عام 2008، أعد المكتب القطري نهجاً أكثر إحكاماً للرصد والتقييم تم توفير القدرات المطلوبة له في الميدان والمكتب القطري بغية إعداد تقارير شهرية. وتوفر التقارير الشهرية معلومات محدثة عن نوعية التنفيذ والامتثال والمسائل التي يثيرها المستفيدون أو الشركاء. وتندرج دقة الإبلاغ في عداد أفضل الممارسات في البرنامج. وتتراوح التغطية المستهدفة للرصد في الموقع الذي يجريه مكتب كل منطقة ما بين 30 و40 في المائة من جميع نقاط توزيع الأغذية العاملة وهو مستوى يفوق كثيراً أهداف الرصد للبرنامج في أماكن أخرى.

24- وقد صُمِّم نظام الرصد والتقييم أساساً بغية الكشف عن مسائل تحويل الأغذية وعدم الامتثال. ويتسم هذا النظام بالقوة في ما يتعلق بالعمليات ومؤشرات النواتج ولكنه ضعيف بشأن الحصائل ومن ثم فهو لا يُسكِّل مقياساً لمدى تأثير المساعدة الغذائية على الأفراد المستفيدين والمجتمعات المحلية المستهدفة والأسواق المحلية. ومن الاستنتاجات المطردة المستخلصة من العمل الميداني المرتبط بالتقييم أن المستفيدين أحسوا بأن مستوى تشاورهم المباشر مع البرنامج لم يكن ملائماً وأنهم لم

يتلقوا إفادات كافية من التشاور المحدود النطاق الذي حدث. وكانت زيارات موظفي الرصد الميدانيين حلقة الاتصال الرئيسية بينهم والبرنامج. وأنشأت في عام 2010 قاعدة بيانات لتتبع القضايا وخط اتصال هاتفي مباشر للمستفيدين. وفي عام 2011، سجل نظام التتبع 587 مسألة ولكن المتابعة كانت معقدة وبطيئة؛ واستخدمت قلة قليلة من المستفيدين خط الاتصال المباشر.⁽¹¹⁾

25- وبسبب المخاطر السياقية والبرنامجية والتشغيلية في الصومال أثارت كفاءة إدارة المخاطر بصورة ملائمة تحديا بالغا أمام البرنامج. فبصدد السياق، خلُص التقييم إلى أن البرنامج اعتمد استراتيجية عالية المخاطر منذ مطلع عام 2009 عندما أصبح المشغل الرئيسي الوحيد للمعونة الغذائية في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب ورفع مستويات المعونة الغذائية بدرجة ملموسة وهو أمر يتعارض مع أجندة حركة الشباب المتمثلة في الاكتفاء الذاتي الزراعي. وانعدم التخطيط الاحترازي تمهيدا لانسحاب محتمل كما أن العواقب الناجمة عن التغييرات في سياسات المانحين⁽¹²⁾ لم تحظ بعناية كافية شأنها في ذلك شأن مخاطر سحب معونة البرنامج الغذائية في جنوب الصومال في مطلع عام 2010 على الفئات الهشة من السكان.

26- وأُخذت تدابير غير كافية لمواجهة المخاطر المرتبطة بسمعة البرنامج، ففي الفترة 2007-2010، اعتمد البرنامج طرائق عمل أحادية وداخلية – وتفاعل فقط مع الشركاء الوثيقي الصلة به – وكان سجله في مجال الاتصالات ضعيفا. وتفاقم هذا الوضع بسبب الصمت المؤسسي الذي التزمه البرنامج في أعقاب شتى المزاعم التي أُثيرت في عام 2009 وانعدام التشاور مع الشركاء بشأن انسحابه من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب في يناير/كانون الثاني 2010. ووجد التقييم أن الدور الاستباقي للحد من المخاطر المؤسسية في تلك الفترة كان منعما بدرجة ملحوظة من جانب المكتب الإقليمي والمقر.

27- وكانت المخاطر التشغيلية في جنوب الصومال ووسطه جسيمة جدا، فالبرنامج كان شديد التعرض لتلك المخاطر وفقد 14 موظفا ومتعاقدا منذ عام 2006. ويمضي الموظفون الوطنيون، ولا سيما موظفو الرصد الميدانيون، فترات طويلة في الميدان وهم حلقة الوصل الرئيسية بين المستفيدين والبرنامج. ويقترح التقييم تنمية قدرات الموظفين على الصعيد الميداني⁽¹³⁾ إذ أن الوضع الحالي يمثل عامل خطر كبيرا على الرصد والإشراف وإشراف المستفيدين.

أداء الحافظة ونتائجها

28- نمت عمليات البرنامج على نحو ملموس خلال فترة التقييم فارتفع عدد المستفيدين من 1.47 مليون مستفيد في عام 2006 إلى 3.20 مليون في عام 2009، أي نصف سكان الصومال على وجه التقريب (انظر الشكل 2). وتُعزى هذه الزيادة إلى تدهور الوضع الأمني في جنوب وسط الصومال وتعاقب الجفاف وأسعار الغذاء المرتفعة. وكانت الغلبة للإغاثة الطارئة، ولا سيما التوزيع العام للأغذية، فتجاوز التوزيع 300 000 طن متري في عام 2009 (انظر الشكل 2). ومنذ أواخر عام 2010، أدخلت التغذية التكميلية الموجهة وفضلت على التوزيع العام للأغذية لتقليل أخطاء الإدراج العالية. وازدادت تبعا لذلك نسبة أنشطة التغذية في مجموع أنشطة البرنامج. وتمثلت عناصر الاستراتيجية الجديدة الأخرى في وقف تقديم المساعدة الخاصة للمشردين داخليا منذ وقت طويل وزيادة استخدام العمل مقابل الغذاء في حالات الطوارئ كبديل موجه للتوزيع العام للأغذية. واتسمت تلك التطورات بالإيجابية وهي ينبغي أن تقلل من الاعتماد على المعونة

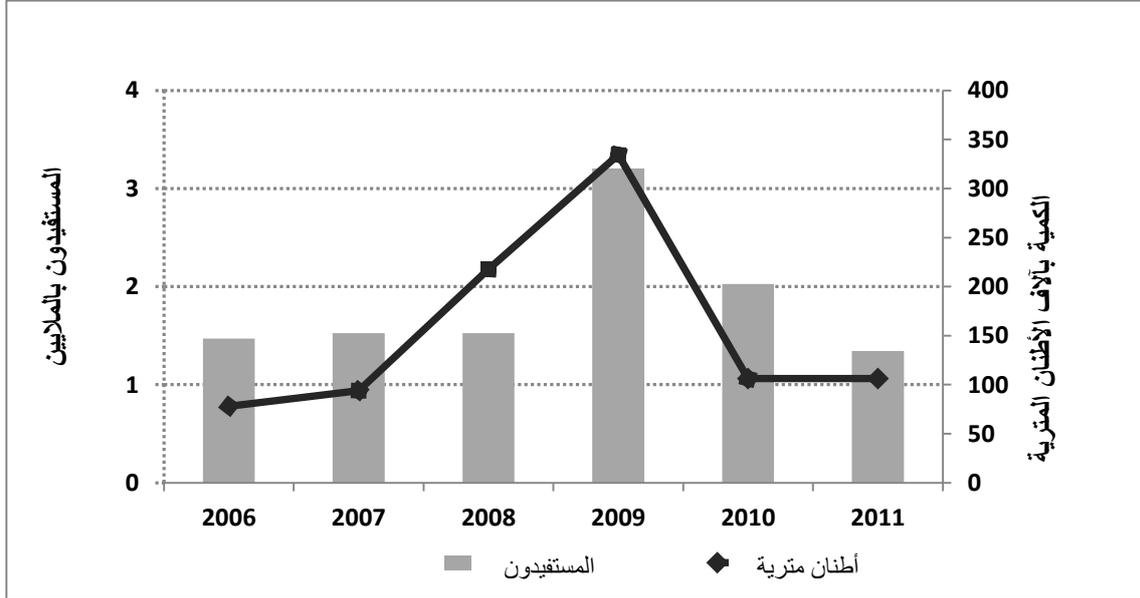
⁽¹¹⁾ بلغ عدد المكالمات 2.5 مكالمات فقط في الشهر في المتوسط بين عامي 2011 و2012 وربما يعزى ذلك على انعدام الوعي.

⁽¹²⁾ حتى عام 2010، جاء 60 في المائة من تمويل البرنامج في الصومال من مصادر حكومة الولايات المتحدة.

⁽¹³⁾ يستخدم البرنامج فرق مساعدة تابعة لبرامج جهات أخرى ولكن كثيرا من أصحاب المصلحة رأوا أن هذه الفرق ليست بديلا جيدا للموظفين الميدانيين وإن كانت ضرورية في بعض الأحيان في المناطق غير الآمنة.

الغذائية الذي تتصف به بعض مناطق جنوب الصومال. وتمثل الأغذية المطبوخة نهجا ذاتي الاستهداف ظل يُطبَّق في المناطق الحضرية من مقديشو منذ عام 2007.

الشكل 2: مجموع المستفيدين والكمية بالأطنان، في الصومال 2006-2011



المصدر: سجلات مكتب البرنامج القطري في الصومال.

29- وفي إطار استراتيجية الاستجابة الطارئة الجديدة للمكتب القطري، وجد التقييم مجموعات معينة يمكن استبعادها من التغذية التكميلية الموجهة هي: الأسر التي ليس لديها أطفال، كبار السن، المعاقون وفقراء الحضر. وإضافة إلى ذلك، ثمة فرص متاحة لإدخال وسائل جديدة مثل قسائم الأغذية⁽¹⁴⁾ – التي بدأت تجربة استخدامها في برعو في فبراير/شباط 2012 – والتحويلات النقدية المشروطة أو غير المشروطة التي تمتاز على المعونة الغذائية بمزايا لوجستية وتتلق بإمكانية الوصول.

30- واستنادا إلى ما طرأ من تحسن في تحليل حالة الأمن الغذائي والتغذوي، وُسِّع نطاق مكون التغذية في حافظة البرنامج بدرجة ملموسة ابتداءً من عام 2010 بطائفة من الأنشطة شملت التغذية التكميلية الشاملة للأطفال في الأوضاع الهشة، والتغذية التكميلية الموجهة للأطفال الذين يعانون من نقص التغذية الحاد والحوامل والمرضعات والحصص الغذائية المنزلية لجميع الأطفال والأمهات المواطنين على مراكز صحة الأم والطفل. ورأى أصحاب المصلحة، ومن بينهم سلطات الدولة، في هذا التركيز التغذوي استجابة ملائمة للوقاية من سوء التغذية وتعزيز رعاية صحة الأم والطفل. ويتسم هذا النهج بالمرونة ويمكن توسيع نطاقه أو تضيقه وفق الاحتياجات والمواسم.

31- ولئن كانت المواظبة على مراكز رعاية صحة الأم والطفل قد زادت على نحو ملموس بفضل هذه الأنشطة، فلا يزال ثمة تخوف من أن يتسبب اعتماد برنامج التغذية التكميلية الموجهة على مراكز ثابتة في استبعاد بعض الأطفال في المناطق النائية. ومن ثمّ فالبرنامج بحاجة إلى توسيع نطاق برنامج متنقل بالتعاون مع برنامج اليونيسف لعلاج المرضى الخارجيين وذلك ضمانا لاستمرار العلاج وتحسين التغطية. وثمة أدلة تشير إلى أن مواومة الحصة الأسرية مع التغذية التكميلية

⁽¹⁴⁾ بالتعاون مع المكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأ مكتب الصومال القطري في تجريب القسائم الغذائية كحصة أسرية في نطاق التغذية التكميلية الموجهة، في برعو، صوماليلاند، ابتداءً من فبراير/شباط 2012.

الموجّهة قد زاد معدلات التعافي. بيد أن أدلة أخرى توحى بأن بعض المستفيدين قد يعمدون إلى إبقاء وزن الطفل منخفضاً لضمان استمرار الحصّة الغذائية. وقد يحدث تداخل أيضاً بين التغذية التكميلية الموجهة وصحة الأم والطفل.

32- وتتيح التغذية التكميلية الشاملة حلاً مؤقتاً فحسب، ولا سيما في المناطق الرعوية الواقعة في الشمال، فهي لا تعالج الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي. وأثبت الدعم الغذائي لمرضى السل والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية فعالية كبيرة في إقبال السكان على الفحص وضمان تقيدهم بنظم العلاج، ممّا أسفر عن معدلات شفاء عالية من السل. بيد أن إمدادات الغذاء لم تكن منتظمة على الدوام مثلما هو الحال في عدد من أنشطة التغذية.

33- وشملت أنشطة الاستجابة للأمن الغذائي كلا من الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل إنشاء الأصول والغذاء مقابل التدريب. وتمثل هذه الأنشطة قسماً ضئيلاً جداً من الحافطة؛⁽¹⁵⁾ إذ استغرق المكتب القطري بعض الوقت لإعداد التزام مؤسسي حيال الغذاء مقابل إنشاء الأصول. وتستدعي المشروعات قدراً كبيراً من الإعداد وقد نُفذت بطريقة مجزأة وحققت مكاسب صغيرة نسبياً. وتضررت بصفة خاصة من انقطاعات في الإمدادات كما أن طابعها القصير الأجل لا يتناسب مع احتياجات التدريب. وشكلت محدودية نطاق المنظمات غير الحكومية المحلية الشريكة وكفاءتها التقنية تحدياً رئيسياً. وهناك حاجة لمزيد من الشراكات الاستراتيجية لتنفيذ الغذاء مقابل إنشاء الأصول على نطاق أوسع وتحقيق تأثير أكبر.

34- وارتفع عدد المدارس الابتدائية التي تتلقى المساعدة عبر التغذية المدرسية الطارئة من 118 مدرسة في عام 2006 إلى 319 مدرسة في عام 2009، حين بلغت ذروتها قبل انسحاب البرنامج من جنوب وسط الصومال. ويدعم البرنامج نحو 10 في المائة من المدارس التي تعمل في المناطق التي يتاح له الوصول إليها. وتظهر نتائج قريبة العهد مستمدة من تقييم داخلي أن المدارس التي تتلقى مساعدة من البرنامج حققت نسبة الزيادة السنوية المستهدفة في التسجيل وقدرها 10 في المائة في صوماليلاند ولكن ليس في بونتلاندي. وأظهرت كلتا هاتين المنطقتين تحسينات في نسبة الفتيات المسجلات للدراسة.

35- ولا توجد لدى صوماليلاند ولا بونتلاندي قاعدة بيانات مركزية للمدارس. ولذلك، اعتمد البرنامج على المعلومات التي أصدرتها منظمات الأمم المتحدة الأخرى والتي ربما لم تكن تتفق مع معلومات سلطات التعليم الإقليمية. ولم تحقق المساعي لإشراك الوزارات في تحمل قسط من المسؤولية في مجال الرصد قدراً كبيراً من النجاح وهو مضمار لا يزال البرنامج يقوم فيه بدور المحرك الرئيسي. ولا يزال برنامج التغذية المدرسية الطارئة يتركز في المراكز الحضرية الرئيسية مع إيلاء قدرٍ غير كافٍ من العناية للمناطق التي تعاني على نحو أشد من انعدام الأمن الغذائي في سائر أنحاء الشمال.

الاستنتاجات

36- استُخلصت بعض الدروس الصعبة من تجربة البرنامج في الصومال في الفترة من 2006 إلى 2010 التي فقد فيها البرنامج قدراً كبيراً من مصداقيته لدى مجتمع الأنشطة الإنسانية الدولي. ومنذ عام 2010، قُطعت أشواط بعيدة لاستعادة سمعة البرنامج في الصومال وجعل أولويات التشغيل أكثر تناسبا مع السياق الحافل بالتحديات. ومع أن البرنامج يستند إلى القاعدة العريضة لتحليل الأمن الغذائي والتغذوي في الصومال، إلا أن الفهم لا يزال قاصراً في الميدان لديناميات عشائرية مهمة ولملاءمة خيارات الاستجابة البديلة في مناطق معيشية مختلفة. وكان لضعف توافق البرنامج مع سلطات الدولة والجهات الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني ضلع في فقدان مصداقيته خلال الفترة 2009-2010؛ والآن يُظهر البرنامج

(15) تمثل أقل من 1 في المائة من تخصيص الموارد الغذائية للبرنامج في عامي 2009 و2010.

قدرا أكبر من إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملياته للتخطيط ولكنه بحاجة إلى أن يراعي بدرجة أكبر استراتيجياتهم المكتملة التي يمكنه أن يتفاعل معها.

37- وحتى عام 2010، كفل البرنامج ومنظمة كير تغطية كافية لأنشطة المساعدة الغذائية في الصومال. وكان انعدام التخطيط الملائم يعني أن لانسحاب البرنامج من أجزاء كبيرة من جنوب الصومال ووسطه تداعيات رئيسية، إذ لم يتم النظر الكافي في أية ترتيبات بديلة حتى في إطار آلية التنسيق الملائمة. وفرضت الأحداث التي أدت إلى إعلان المجاعة في يوليو/تموز 2011 هذه المسألة. وحظي الترابط بين الطوارئ والانتقال في العمليات البرامجية بمزيد من العناية ابتداءً من 2010-2011 إذ ركز البرنامج على مناطق أكثر استقرارا تسنح فيها الفرص لتعزيز الصمود في الأسر والمجتمعات المحلية.

38- ومن عام 2006 إلى عام 2009، أثبت مكتب الصومال القطري أن لديه القدرة والمهارات المطلوبة لتقديم المساعدة الغذائية الطارئة بفعالية متجاوزا النواتج المقررة في بيئة محفوفة بالتحديات. وقوضت المزاعم بحدوث حالات تحويل الأغذية في 2009-2010 الثقة في البرنامج داخليا وخارجيا تقويعا تاما فركز البرنامج اهتمامه، وهو محق في ذلك، على تعزيز تدابير الامتثال. ومنذ عام 2010، قطع البرنامج أشواطاً بعيدة في تحسين الفعالية بالتركيز على التغذية في الاستجابة لحالات الطوارئ. واستُخدمت الموارد المحدودة على نحو أفضل وانخرط البرنامج انخراطا اتسم بطابع استراتيجي أكبر مع بعض الشركاء الرئيسيين في المجال الإنساني. بيد أن بعض المجالات المهمة لا تزال بحاجة إلى معالجة وعلى رأسها تحسين المساءلة لدى المستفيدين وتوفير أدلة أفضل عن التأثيرات الناجمة عن مختلف أنشطة المساعدة الغذائية على الأسر المفتقرة إلى الأمن الغذائي والتغذوي وضرورة بناء قدرات أكثر فعالية في مؤسسات الدولة القابلة للاستمرار والمعنية بإدارة مخاطر الكوارث والتخطيط القطاعي في مجالي التعليم والصحة وذلك بغية تحقيق الاستفادة في المستقبل.

التوصيات

تحليل الأمن الغذائي

39- التوصية الرئيسية 1: ينبغي تعزيز وحدة تحليل الهشاشة ورسم خرائطها التابعة لمكتب الصومال القطري حتى تتمكن من تقديم معلومات عن الأمن الغذائي والتغذوي تستكمل ما تجرته وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية وشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة ومساهمون آخرون من تقييم وتحليل. وينبغي أن تدعم هذه المعلومات، في المقام الأول، قدرة البرنامج على اتخاذ قرارات برمجية استراتيجية وحاسمة، بيد أنها ينبغي أن تساهم أيضا في إكساب الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من الشركاء في الأنشطة الإنسانية معرفة أفضل بالتخطيط والاستجابة على نحو فعال. وعلى وجه التحديد:

1-1) إجراء دراسات مستقلة بدعم تقني من المكتب الإقليمي والمقر لتحديد ما يلي: (1) المنافع التي تجنيها الأسر المتباعدة التكوين ومجموعات الثروة والمناطق المعيشية من المساعدة الغذائية؛ (2) تأثيرات المساعدة الغذائية على الاقتصادات الزراعية والرعية المحلية، بما في ذلك التأثير على أسواق العمل المحلية في الصومال؛ (3) حالة فقراء الحضر، مقارنة بمجتمعات المشردين داخليا التقليدية، مع الإشارة بوجه خاص إلى الانتماء من حيث

الجنس والعشيرة وذلك بغية الاسترشاد بها في استراتيجية الاستهداف المستقبلية في البرنامج. (بحلول منتصف عام 2013)

1-ب) تحسين جمع وتحليل البيانات عن اقتصادات سوق الغذاء في الصومال بدعم تقني من المكتب الإقليمي والمقر مع التركيز على قدرة الأسواق على الاستجابة لتقلب الطلب من خلال استجابات قائمة على السوق، مثل النقد والقوائم، وتدايعات تدفقات التجارة عبر الحدود على حصول المستفيدين على السلع الغذائية الأساسية، وذلك بالتعاون مع شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة ومع وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية. (بنهاية عام 2013)

إعداد الاستراتيجية

40- التوصية الرئيسية 2: ينبغي أن يؤسس البرنامج الاستراتيجية القطرية – المُعدّة في إطار الاستراتيجية الجامعة لاستراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة الصومال – على استراتيجيات على مستوى المناطق تراعي ما يلي: (1) السياقات السياسية والأمنية المختلفة لكل منطقة؛ (2) تنوع المناطق المعيشية؛ (3) أوجه التركيز المختلفة في تواصل الإغاثة والتنمية، بما في ذلك التخطيط الاحترازي، والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، والانتعاش والانتقال؛ (4) طرائق تحويل بديلة للمساعدة الغذائية – قائمة على الغذاء، وقائمة على القوائم، وقائمة على النقد – يمكن تطبيقها في أوضاع ريفية وحضرية شتى؛ (5) القدرات متفاوتة لدى سلطات الدولة والمؤسسات والشركاء في الأنشطة الإنسانية. وعلى وجه التحديد:

2-أ) حيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي أن تركز استراتيجيات البرنامج القائمة على المناطق بقدر أكبر على معالجة الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين – منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية واليونيسف – التي تتيح دراية ومهارات مختلفة ومتكاملة على نحو يكفل: (1) نهجا متسقا لإكساب الأسر والمجتمعات القدرة على الصمود في وجه الصدمات في أكثر المناطق هشاشة في الصومال؛ (2) مزيداً من التآزر بين البرامج واستخداماً أكثر فعالية للموارد، بوسائل منها تضمين الغذاء مقابل إنشاء الأصول في مشروعات التنمية الزراعية والرعاية الأوسع نطاقاً والتغذية التكميلية في برنامج علاج المرضى الخارجيين؛ (3) ترتيب الأنشطة من حيث الأولوية مثل التغذية المدرسية في المناطق التي تكون فيها مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي عالية والتغطية منخفضة. (بنهاية عام 2013)

الرصد والتقييم

41- التوصية الرئيسية 3: ينبغي أن يحدث تحول نموذجي في البرنامج يزيد التركيز على قياس النتائج والحوافز على تحقيقها. وينبغي أن تكون المعلومات والتحليلات التي تنتجها وحدة الرصد والتقييم في البرنامج أكثر من مجرد أداة للامتثال وأن تكون رافداً وداعماً للبرمجة في البرنامج بقدر أكبر من الفعالية بإتاحة معلومات مباشرة عن جدوى مختلف الأنشطة وتأثيرها على شتى الفئات الاجتماعية الاقتصادية وأن تعتمد بدرجة أقل على البيانات الضعيفة الثانوية المصدر. وعلى وجه التحديد:

3-أ) ينبغي وضع مؤشرات حصائل واقعية وقابلة للقياس بدعم تقني من المكتب الإقليمي والمقر. وينبغي أن تُنسب المؤشرات مباشرة لمختلف أنشطة برامج البرنامج – ولا سيما النهج المبتكرة مثل التغذية التكميلية الموجهة – المُضمّنة في نظام الرصد والتقييم والتي تُفيد عنها التقارير الموحدة عن المشروعات بالإضافة إلى البيانات عن النواتج. (لتضمينها في التقرير الموحد عن المشروعات لعام 2013)

3-ب) ينبغي إعداد استراتيجية تواصل تُبيّن بوضوح الكيفية التي ستُؤخذ بها في الحسيان المسائل والشواغل التي يثيرها المستفيدون ومجتمعهم، من خلال الرصد الميداني، وكيف يستفاد منها في تخطيط البرامج وتصميمها. (بحلول منتصف عام 2013)

بناء القدرات

42- **التوصية الرئيسية 4:** يجب أن تكون لدى البرنامج المهارات والموارد المطلوبة للرصد الميداني المعزز ولتحقيق قدر أكبر من الفعالية في بناء قدرات سلطات الدولة والشركاء المتعاونين في دعم عمليات تقييم أنشطة برامج البرنامج وتنفيذها والإبلاغ عنها، مع المراعاة الدقيقة لجهود تنمية القدرات الأخرى التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد:

4-أ) ينبغي للبرنامج أن يُنمّي قدرات مكاتب المناطق على إنتاج معلومات عن النواتج والحصائل في مناطقها وتحليلها بدعم من موظفي رصد أفضل تدريباً وأحسن إدراكاً لأهداف التغذية والأمن الغذائي المُضمّنة في برمجة البرنامج. (بحلول منتصف عام 2013)

4-ب) ينبغي للبرنامج أن يدعم أهداف تنمية القدرات في الاستراتيجيات على مستوى المناطق بقدر أكبر من الفعالية بالتركيز على القدرات المطلوبة للمؤسسات الحكومية المنوط بها تحقيق الاستعداد للطوارئ وإدارة المخاطر – مثل الهيئة الوطنية للبحوث البيئية والتأهب للكوارث وإدارتها في صوماليلاند وكالة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في بونتلاندا – وعلى إدارات التخطيط في قطاعي التعليم والصحة. وينبغي أن تُمكن تنمية القدرات المكاتب الحكومية من تولي مزيد من المسؤولية عن جمع المعلومات والرصد والدعم التقني للتدريب وأنشطة التغذية المدرسية والتغذية. (بنهاية عام 2013)

الاتصالات والتنسيق

43- **التوصية الرئيسية 5:** يجب على البرنامج أن يُحسّن بقدر ملموس مشاوراته الخارجية بشأن التحليل وتخطيط البرامج واتخاذ القرارات والإبلاغ عنها بغية تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين فيه. وعلى وجه التحديد:

5-أ) ينبغي للبرنامج أن يستثمر المبادرات القريبة العهد بشأن التواصل المنتظم مع المانحين والشركاء المتعاونين على صعيدي المكتب القطري ومكاتب المناطق، وذلك بإعداد استراتيجية للاتصالات والشراكة تحدد الأنشطة التي يتم من خلالها تزويد الشركاء بالمعلومات بانتظام عن التطورات التي تحدث في البرامج والمسائل المقترنة بها، بدعم تقني من المكتب الإقليمي والمقر. (بحلول منتصف عام 2013)

5-ب) ينبغي للبرنامج، بصفته شريكاً رئيسياً – مع منظمة الأغذية والزراعة – في قيادة مجموعة الأمن الغذائي المنشأة منذ عهد قريب في نيروبي وعلى الصعيد الميداني أن يقوم بما يلي: (1) تيسير النظر في طائفة من خيارات الاستجابة القصيرة الأجل إلى الطويلة الأجل المستندة إلى تحليل الأمن الغذائي والتغذوي الذي تتيحه وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية وشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة والبرنامج؛ (2) تحديد الأدوار التي يمكن أن يقوم بها البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرون في هذه الاستجابات؛ (3) تقاسم التحليل وخطط التنفيذ والتقارير المحلية والرصد والتقييم بشأن برنامج المساعدة الغذائية مع الجهات الفاعلة الأخرى؛ (4) استخدام المجموعة كمنبر للترويج لاستراتيجيات بديلة في حالة عجز جهة فاعلة رئيسية مثل البرنامج عن الوصول إلى مناطق بعينها. (بحلول منتصف عام 2013)